AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4080 | الجمعة | 17 صفر 1443 هـ | 24 سبتمبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

تقرير "بيت التمويل" كشف عن تراجع الودائع الحكومية للشهر الخامس على التوالي

«بيتك»: 43.9 مليار دينار إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية بنهاية يوليو الماضي بانخفاض 0.6 % عن يونيو

تواصل انخفاض معدلات العوائد الاستثمارية قد يساهم في توجه بعض الأفراد إلى استثمار مدخراتهم بقنوات بديلة

حجم الودائع لدى البنوك المحلية - يوليو 2021

يوليو	يونيو ٢٠٢١	يونيو ٢٠٢٠	يوليو ٢٠٢٠	النمو السنوي مليون دينار كويتي	النمو السنوي %	النمو الشهري مليون دينار كويتي	النمو الشهري %
تحت الطلب	10,540	11,121	10,708	418	4.0%	[388]	-3.2%
الأجل	6,106	6,790	6,821	715	11.7%	31	0.5%
بالعملة المحلية: أجل	18,880	17,099	17,174	(1,706)	-9.0%	141	0.8%
مجموع	35,526	34,944	34,703	[378]	-1.0%	[194]	-0.6%
بالعملات الأجنبية	3,070	2,335	2,338	115	5.1%	[107]	-4.4%
مجموع	37,596	37,279	36,878	[424]	-1.1%	[301]	-0.8%
تحت الطلب	223	202	205	(18)	-8.1%	3	1.5%
أجل	7,101	6,582	6,627	[555]	-7.7%	34	0.5%
مجموع	7,324	6,784	6,832	[553]	-7.8%	37	0.5%
الإجمالي	44,920	44,134	43,709	-1,204	-2.7%	-255.2	-0.6%

جدول يبين الودائع في البنوك المحلية الكويتية (الأرقام بالمليون دينار كويتي)

ودائع القطاع الخاص انخفضت الى 36.98 مليار دينار وزيادة "الحكومية" الى 6.9 مليارات

صعود الودائع تحت الطلب بشكل محدود فيما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية

الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية وحصتها في يوليو زادت إلى 49.4 ٪

أوضح تقرير أصدره بيت التمويل الكويتي أمس حول حجم الودائع لدى البنوك المحلية، ما طرأ على هذه الودائع من تطورات، ارتفاعا أو انخفاضا، خلال الفترة الماضية.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير.

تطور حجم ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية:

شهدت ودائع القطاع الخاص بنهاية يوليو انخفاضاً سنوياً مدفوعة بانخفاض الودائع لأجل برغم زيادة ملحوظة للودائع الادخارية وزيادة الودائع تحت الطلب بشكل محدود، في حين ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية، كما تراجعت الودائع الحكومية للشهر الخامس على التوالي. وقد يساهم تواصل انخفاض معدلات العوائد الاستثمارية في توجه بعض الأفراد إلى استثمار مدخراتهم في قنوات بديلة، وهو ما قد يؤدي لآثار إيجابية وتنشيط بعض القطاعات الاقتصادية التي اجتذبت هذه السيولة، فقد انخفض حجم الودائع بنسبة 2.2% على أساس سنوي للشهر الرابع على التوالي في يوليو ، مقابل تراجع سنوي نسبته 1.9% في يونيو، وتقترب أرصدة الودائع في البنوك المحلية من 43.9 مليار دينار ، فيما سجل الائتمان نمواً سنوياً نسبته 3.5% في يوليو، وبلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية 40.9 مليار دينار.

وبالنسبة للقطاعات التى يتوقع ان تكون قد توجهت اليها السيولة من البنوك الكويتية، مثل التداولات العقارية والبورصة ، فقد حقق العقار مستويات فاقت ما قبل أزمة كوفيد 19، مسجلة 407.4 مليون دينار في يوليو إلا أنها انخفضت بنسبة 1.4% على أساس شهري في حين ارتفعت إلى أكثر من ضعف قيمتها على أساس سنوي. فيما تقترب تداولات بورصة الكويت من 752 مليار دينار منخفضة 47.1% على أساس شهري فيما تعد أعلى بنسبة 42.2% عن يوليو 2020.

وبلغت قيمة التراجع السنوي لإجمالي الودائع نحو مليار دينار، مع تراجع ودائع القطاع الحكومي 7.8% (583 مليون دينار)، فيما انخفضت ودائع القطاع الخاص بشكل طفيف 1.1% (421 مليون دينار) بعدما سجلت معدلات زيادة في الشهور الأخيرة من 2020.

وعند المقارنة على أساس شهري في يوليو 2021، انخفض إجمالي الودائع 0.6% بنحو 253 مليون دينار بعدما سجلت زيادة شهرية محدودة في يونيو، مع انخفاض طفيف لودائع القطاع الخاص بنسبة 0.8٪ أي 301 مليون دينار، بينما ارتفعت الودائع الحكومية على أساس شهري 0.7% الى 6.9 مليار دينار بنهاية يوليو. في الوقت الذي ارتفع فيه الائتمان الممنوح على أساس شهري 0.4% بحوالي 148 مليون دينار.

هيكل ودائع القطاع الخاص والقطاع الحكومي في شهر يوليو 2021

واستقرت حصة الودائع للقطاع الخاص عند 84.2% في يوليو مقابل 84.4% من إجمالي الودائع في يونيو ، وهي أعلى من حصة 83.3% في يوليو 2020، بينما مثلت حصة ودائع القطاع الحكومي 15.8% في يوليو مقابل 15.6% من إجمالي الودائع في يونيو، وهي مستويات أقل من حصتها البالغة 16.7% في نفس الفترة من العام الماضي، مدفوعة بتراجع الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص بنسبة محدودة على أساس سنوي. ويمثل إجمالي الودائع 59.4% من موجودات البنوك في يوليو أي أعلى قليلاً من حصة شكلت 58.9% في يونيو ، وبالتالي مازالت عند أدنى مستوى لحصتها من الموجودات منذ عام 2009، ومقابل 62.1% في يوليو 2020.

إجمالي ودائع القطاع الخاص:

بلغت ودائع القطاع الخاص بنهاية يوليو 2021 حوالي 36.98 مليار دينار مسجلة تراجعاً سنوياً نسبته 1.1% مقابل انخفاض سنوي مقارب في يونيو، كما تراجع حجمها بنسبة 0.8% أي 301 مليون دينار على أساس شهري.

تتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تحسنت حصة الودائع بالعملة المحلية إلى 94% من ودائع القطاع الخاص مقابل 93.7% في يونيو، فيما تعد أدنى من حصة 94.5% في يوليو 2020، بينما تستحوذ الودائع بالعملات الأجنبية على الحصة الباقية أي 6% في يوليو مقابل 6.3% في يونيو، وبالتالي تحسنت عن حصتها البالغة 5.5% من ودائع القطاع الخاص في يوليو 2020.

ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد زادت حصتها في يوليو إلى 49.4% من الودائع بالعملة المحلية مقابل 48.7% في يونيو، وبرغم هذه الزيادة مازالت حصتها تتجه إلى التراجع حيث تعد أدنى على أساس سنوي مقابل حصة مثلت 53.4% بنهاية يوليو 2020، في حين انخفضت حصة الودائع تحت الطلب إلى حدود 31% في يوليو مقابل 31.8% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية خلال يونيو إلا أنها أعلى قليلاً من حصة مثلت 29.3% في يوليو2020 ، بينما تحسنت حصة ودائع الادخار قليلاً إلى 19.6% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في يوليو مقابل إلى 19.4% في يونيو، وبالتالي فهي تشهد زيادة عن مستواها في نفس الأشهر من 2020 التي شكلت 17.3% من ودائع العملة المحلية للقطاع الخاص.

النمو السنوي لودائع القطاع الخاص:

تقترب الودائع تحت الطلب من 10.8 مليار دينار في يوليو 2021، وقد انخفض نموها السنوي في يوليو إلى 4% بعدما زادت بنسبة 7.8% أي حوالي 808 دينار في يونيو 2021، كما ارتفعت ودائع الادخار بنسبة 11.7% بالتالي تباطأ نموها السنوي في يوليو بعدما شهدت زيادة سنوية لعشرة أشهر متتالية في نهاية 2020 وبداية 2021 هي الأعلى خلال 10 سنوات، وبلغ رصيدها 6.8 مليار دينار في يوليو مرتفعة بحوالي 715 مليون دينار على أساس سنوي ، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل إلى حوالي 17.2 مليار دينار بنسبة سنوية 9% أي بنحو 1.7 مليار دينار، فيما انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بحدود 578 مليون دينار أي 1.6% على أساس سنوي لما يقارب 34.8 مليار دينار مع نهاية يوليو 2021. على الجانب الآخر ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية مقتربة مما يعادل 2.2 مليار دينار في نهاية يوليو، وسجلت زيادة 7.5% مقابل تراجع 2.5% في يونيو، وهي ثاني زيادة سنوية في عامين ونصف بعد زيادتها في مايو 2020.

وقد ارتفعت اسعار بعض العملات الأجنبية، الجنية الإسترليني ارتفع بنسبة 5.9% مقابل الدينار في نهاية يوليو على أساس سنوي، فيما تراجع اليورو بنحو 1% والدولار الأمريكي بحدود 1.8% مقابل الدينار على أساس سنوي بنهاية يوليو.

النمو الشهري لودائع القطاع الخاص:

تراجعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في يوليو 2021 على أساس شهري بنسبة 3.3%، فيما تحسنت ودائع الادخار بنسبة 0.5% والودائع لأجل بنسبة 0.8% على أساس شهري. وعلى ذلك انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في يوليو بنسبة 0.6% على أساس شهري أي حوالي 194 مليون دينار. كما يلاحظ تراجع ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة شهرية 4.6% أي ما يعادل 107 مليون دينار بنهاية يوليو.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي:

انخفضت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية إلى 6.9 مليار دينار في يوليو بنسبة 7.8% بعدما تراجعت سنويا 5.5% في يونيو، فيما شهدت تحسناً شهرياً طفيفاً بنسبة 0.7% أي 48 مليون دينار بنهاية يوليو 2021.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقاً لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة 95.7% منخفضة عن حصتها في يونيو البالغة 95.9%، ودون تغير أساس سنوي، بينما تشكل الودائع الحكومية تحت الطلب 4.3% في يوليو ولم تشهد حصتها تغيراً عن نفس الشهر 2020.

بنسبة صعود بلغت 0.45 في المئة بقيمة 56 مليون دينار

بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 30.66 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 30ر66 نقطة، ليبلغ مستوى 6876 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر45 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 309ر2 مليون سهم، تمت عبر 10932 صفقة نقدية بقيمة 56 مليون دينار "نحو 173ر6 مليون دولار".

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 20ر6 نقطة ليبلغ مستوى 5609ر09 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر37 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 203ر9 مليون سهم تمت عبر 7265 صفقة نقدية بقيمة 24 مليون دينار "نحو 74ر4 مليون دولار".

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 35ر40 نقطة ليبلغ مستوى 7516ر72 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر47 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 105ر2 مليون سهم تمت عبر 3667 صفقة بقيمة 31ر9 مليون دينار "نحو 98ر89 مليون دولار".

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر "رئيسي 50" نحو 20ر6 نقطة ليبلغ مستوى 5908ر1 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر35 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 148ر08 مليون سهم تمت عبر 4684 صفقة نقدية بقيمة 19 مليون دينار "نحو 58ر9 مليون دولار".

وكانت شركات (م الأعمال) و(منشآت) و(سنرجي) و(الهلال) الأكثر ارتفاعا أما شركات (صناعات) و(أهلي متحد) و(تجاري) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (أولى تكافل) و(اكتتاب) و(فيوتشر كيد) و(التقدم) الأكثر انخفاضا.

: بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها أمس على ارتفاع المؤشر العام